الاصناف من الاعمام قرب الدرجة اولا وقوة القرابة ثانيا فعم الميت مقدم على عم ابيه لتقدم
على عم جده وذلك لقرب الدرجة في كل واحد من هذه الاصناف تقدم الواحد الذي على قرابة
واحد وهم النساء في الدرجة فعم الميت لاب وام اولا من عم لاب وكذا الحال في عم ابيه وعم جده
وهكذا الكلام في فروع هذه الاصناف بعينها اولا لقرب الدرجة وثانيا قوة القرابة فابن عم الميت مقدم
على ابن ابن عم وابن عم الميت لاب وام مقدم على ابن عم لاب اما العصبة بنفسه فاربع من الذكور
وهي الابن فرضين النصف والثلثان الاولى منهن البنت او للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا
الثلثان الثانية بنت الابن فان حالها كحال البنت عند عدمها الثالثة الاخت لاب وام فانها
كذلك اذا لم يوجد بنات الصلب وبنات الابن الرابعة الاخت لاب فان حكمها ذكر اذا لم يوجد الثلث
المتقدمة فهؤلاء الاربع يصرن عصبة باخوتهن كما ذكرنا حيا لانهن ويرد على صورة الاولين
عصبة قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين وعلى صورة الاخريين عصبة
قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها من الاناث
واخوها عصبة لتصير عصبة باخوتها وذكر بان النص الوارد في صورة الاناث بالذكر عصبة
انما هو في موضعين البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت انفا والاناث في كل منهما
فروض فمن لا فرض له من الاناث لا يتناولها النص وايضا الاخ يعصب اخته بنظمها من فوضها
حالة الانفراد ولا يعصبها حالة الانفراد لكن لا يلزم تفضيل الانثى على الذكر والمساواة بينهما فان لم يكن الانثى بانفرادها
صاحبة فرض فلا يلزم هذا المحذور من عدم تعصيبها باخيها كالعم والعمة اذا كانا لاب وام او لاب كالابن
كله للعم دون العمة وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وام او لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ
وام او لاب واما العصبة مع غيره فكل انثى تصير عصبة مع اخيها كالاخت لاب وام او لاب
مع البنت سواء كانت صلبية وبنت ابن سواء كانت واحدة او اكثر لما ذكرنا من قوله صلى الله عليه
احقوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من الحق ههنا هو الجنس واحدا كان او متعددا
والفرق بين ما بين العصبتين ان العمة في العصبة بغيره تكون عصبة بنفسها فيعتبر بها
لما الاناث في العصبة مع غيره لا تكون عصبة اصلا بل تكون عصبة بغيرها فلا تعتبر بها

عصبة عصوبة تلك العصبة فجامعه

واخي الاخ

واحكم العصبات مولى العتاقة ومولى العتاقة مقدم عندنا على ذوي الارحام والرد على ذوي
الفروض وهو قول علي وزيد وقال ابن مسعود وهو مروي عن ذوي الارحام ايضا
وبما استدل به قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اي بعضهم اقرب
من بعض ليس لرجل والديوان حتى على القرب ويقوله صلى الله عليه وسلم لمن اعتق عبدا
هو مولاك فان شكر كفهو خوله وان كفر كفهو شر له وان ثلث ولد يترك وارثا كنت
انت عصبته فقد اشترط في توريث مولى العتاقة ان لا يدع للعتق وارثا وذوي الارحام من قبيل
الورثة والجواب اما عن الآية فهو ان سبب نزولها ما روي عن ابن صلى الله عليه وسلم لما قدم
المدينة اخى بين المهاجرين والانصار وكانوا يتوارثون بذلك فنسخ الله تعالى هذا الحكم بهذه
الآية وبين ان الوجه قدم على المواخاة والموالات فلا نسلم ان في قديم ذوي الوجه على مولى
الموالات واما عن الحديث فهو انه صلى الله عليه وسلم اراد بقوله ولد يدع وارثا ان لم يدع
وارثا هو عصبته الاتي ان قال في اخره كنت انت عصبته ولد يقل كنت انت وارثا وانما
كان مولى العتاقة عصبة هو اخو العصبات كما دل عليه الحديث كان مقدما على ذوي الارحام والرد
لتقدم العصبات عليهما ثم للعتق يرث معتقه مطلقا سواء اعتقه بوجه الله او للشيطان او اعتقه
على ما اذا شارطه او بشرط ان لا ولاء عليه او اعتقه على مال او بلا مال او بطريق الكتابة لاطلاق
ان اعتقه بوجه الشيطان او بشرط ان لا ولاء عليه لم يكن مستحقا للولاء لانه صلة بشرعه والعاصد بوجه
الشيطان لم يقدر تكبا بالاعتاق المعصية فيحرم هذه الصلة ومن صح منه اتباع الولاء فقد ردها فلا
يستحقها ولنا ان السبب هو الاعتاق بقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وهذا السبب متحقق في جميع هذه الصور
فترتب عليه مسببه ثم عصبة اي عصبة مولى العتاقة على الترتيب الذي ذكرناه في العصبات فيكون عصبات
النسب مقدمة على عصبات السبب اخذ من حق العتق والولاء وعصبات النسب هو عصبة بنفسه ثم
هؤلاء العصبات ما دام فيكون ان العتق او عصباته ثم ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان
علا اخر ما فصل مالك رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كلحمة النسب ومعنى ذكر الحمة
للاشارة الى ما ثبت به من الحكم الذي امتاز بها عن سائر ما عداه من الحيوانات والجمادات والتوبة

الملكة